لتلك الاداة بحيث تعمل ميدانياً بكامل طاقتها. وقد شهدت التجربة الفلسطينية تناقضاً شديداً في هذا المجال، فيمكن القول ان القيادة الفلسطينية استخدمت الاداة العسكرية استخداماً حكيماً، او على الاقل ناجحاً، قبل العام ١٩٧٣، بمعيار تحديد الاهداف المرحلية واختيار التكتيكات الملائمة لها. ثم بات الهدف الفلسطيني الواضح، بعد حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، هو اقامة «السلطة الوطنية» على اية ارض يتم استرجاعها من اسرائيل. وبات من الواضح أن جميع التنظيمات الفلسطينية صارت توافق على ذلك الهدف وعلى تحقيقه من خلال المفاوضات الدبلوماسية التي ستنتهي بالاعتراف باسرائيل، كما دلت موافقتها على مشروع بريجنيف (مثلاً، لا حصراً). فتحول النشاط العسكري الفلسطيني، بعد العام ١٩٧٣، الى موقف الجمود والتريث، وصار التركيز على العمليات الاستعراضية، من بحرية وانتحارية (في العام ١٩٧٤)، للتعبير عن الاعتراض على مسار الاتصالات الدبلوماسية واستثنائها لمنظمة التحرير الفلسطينية. وقد انخفض العمل السري في الارض المحتلة في هذه الفترة الى ادنى مستوياته، ولم يعد الى النمو سوى بعد الحرب الاهلية اللبنانية، وخاصة في العام ١٩٧٧ وصاعداً. ويظهر ان هذا النمط من العمل العسكري، مضافاً الى امتلاك القوات المتفرغة في لبنان والتي «جُيِّشت» في النصف الثاني من السبعينات، كان احد اسس الانتصارات الدبلوماسية التي حققتها م.ت.ف.، اي ان م.ت.ف. كانت تحقق الانجازات ضمن استراتيجيتها الدبلوماسية المتواضعة من خلال استخدام معين للوسيلة العسكرية في السنوات السابقة.

لكن يجب الادراك ان الانجاز الدبلوماسي، وكذلك كافة المكاسب السياسية والمعنوية التي حققتها حركة المقاومة الفلسطينية منذ اواسط الستينات، فلسطينياً وعربياً ودولياً، انما جاءت بفضل عمل عسكري تميز فقط بعناده واستمراره وليس بفعاليته وكفاءته بالمعايير العسكرية الجامدة. ويمكن القول انه اذا كان ذلك المستوى من الاداء العسكري كافياً لتحقيق تلك الانجازات، فإن الاداة العسكرية كانت بالمستوى المطلوب منها وتمتعت بالقدر اللازم، بمعيار الاحتياج الفلسطيني، من الفعالية. غير ان تحقيق المكاسب السياسية الاولى في نهاية الستينات ادى بالقيادة الفلسطينية، لاحقاً، الى اهمال العمل العسكري، حتى بات من المتعذر ان تحافظ على تلك المكاسب سوى بالاعتماد على مجموعة متقلبة، غير موثوقة، من العلاقات والتحالفات السياسية. فصارت القيادة الفلسطينية تتكل على علاقاتها وعلى نيات الحلفاء للتعويض عن ضعفها الذاتي، ودفعت ثمناً سياسياً لذلك. كما أدى الاهمال وعدم ترقية الاداء والقدرات بالاداة العسكرية إلى وضع لم تعد قادرة فيه على تنفيذ حتى الاستراتيجية الدبلوماسية المحدودة تنفيذاً افضل. وبما انه معروف ان اطراف لعبة موازين القوى الاقليمية والدولية لا تحترم من لا يقدر على حماية نفسه او فرض ذاته، فإن ما حفظ الميزان ومنعه من الانزلاق الى غير صالح القضية الفلسطينية لسنوات طويلة، كان، فقط، حالات الصمود العسكري او الاداء النوعي المتقطعة والمبعثرة بين الارض المحتلة وجنوب لبنان. وجاء مثال على ذلك في حرب آذار (مارس) ١٩٧٨، حين عاد الفضل في اضفاء طابع المقاومة البطولية والمؤثرة ومظهر الانتصار على المعركة ككل الى المواجهة المستميتة في حفنة من المواقع فحسب، وعاد ذلك بالتالي على م.ت.ف. بمكاسب سياسية ومعنوية ودبلوماسية هامة.